مركز حرمون
للدراسات المعاصرة
HARMOON
Araştırmalar Merkezi
For Contemporary Studies

الآثار السياسية للهجرة

تأثير المهاجرين السوريين في السياسة التركية

المترجم : علي كمخ

ترجمات

مركـــز حرمـون
للدراســات المعاصــرة

هو مؤسّسة بحثية وثقافية مستقلة، لا تستهدف الربح، وتُعنى بإنتاج الدراسات والبحوث المتعلقة بالمنطقة العربية، خصوصًا الواقع السوري، وتهتم بالتنمية المجتمعية والفكرية والثقافية والإعلامية، وتعزيز أداء المجتمع المدني، ونشر الوعي الديمقراطي، وتعميم قيم الحوار واحترام حقوق الإنسان.

يحرص المركز على عقد لقاءات حوارية ومناقشات فكرية، حول القضية السورية وما يكتنفها من متغيرات سياسية وإنسانية واجتماعية واقتصادية، وتمتد هذه اللقاءات والمناقشات، لتشمل التأثيرات الإقليمية والدولية، ومواقف الأطراف السورية المختلفة منها، سلطة ومعارضة، مع الرصد الدائم لأدوار الحلفاء الإقليميين والدوليين للفرقاء السوريين، والتقييم المستمر لتطور تلك الأدوار ودرجة فاعليتها في المشهد السوري.

يسعى المركز لأن يكون ميدانًا لتلاقح الأفكار والحوار والتخطيط للبناء، وساحةً للعمل الجدّي المثمر على الصعد كافة، البحثية والسياسية والفكرية والثقافية؛ ويأمل أن يبني علاقة متقدمة بالمجتمع السوري، والعربي عمومًا، تقوم على التأثير الإيجابي فيه والتأثر به في آنٍ معًا.

قسم الدراسات:

يُقدِّم هذا القسم الدراسات العلمية والموضوعية التي تناقش القضايا السورية الأساسية، وتعالج المشكلات الرئيسة، وتقترح الحلول والبدائل المناسبة، وهو مسؤول عن إنتاج المواد البحثيّة العلمية الاجتماعية والاقتصادية والقانونية والثقافية والتربوية، التي تستند إلى جهدٍ بحثيّ أصيل ورصين يتوافق مع أصول العمل البحثيّ العلمي.

يحرص قسم الدراسات على تقديم قراءات للواقع الراهن، ويضع على جدول أعماله إنتاج دراسات من الفئات البحثية كافة، بهدف إعادة بناء المنظومة الفكرية والسياسية والقانونية والثقافية والتربوية في سورية المستقبل، ويستكشف التأثيرات المتبادلة بين السياسة والاقتصاد والقانون والمجتمع والفكر، ويبحث في تأثيرات الحرب السورية وسبل تجاوزها في المستقبل في نظام ديمقراطي تعددي تداولي.

الآثار السياسية للهجرة: تأثير المهاجرين السوريين في السياسة التركية

اسم المادة الأصلي	GÖÇÜN SİYASAL ETKİSİ: SURİYELİ GÖÇMENLERİN TÜRKİYE SİYASETİNE ETKİSİ
الكاتب	غوكهان تونجل- سليمان أكيجي
المصدر وتاريخ النشر	مجلة العلوم الاجتماعية للفرد والمجتمع (dergipark). 09.12.2019
رابط المادة	https://dergipark.org.tr/tr/pub/birtop/issue/51204648831/
المترجم	علي كمخ- قسم الترجمة
عدد الكلمات	6754 -6262

الدكتور: غوكهان تونجل [1]

الدكتور: سليمان أكيجي [2]

(1) أستاذ مساعد في جامعة إينونو: قسم العلوم السياسية والإدارة العامة.

(2) أستاذ وعضو هيئة تدريسية في جامعة إينونو: قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية.

المحتويات

تمهيد 3

مدخل 4

مفهوم الهجرة وأشكالها 5

الآثار السياسية للهجرة 6

هجرة السوريين إلى تركيا 7

تأثير المهاجرين السوريين في السياسة التركية 9

التأثير في السياسة الداخلية 9

التأثير على المستوى الفكري 9

التأثير على المستوى القانوني 10

التأثير على المستوى البنيوي 11

التأثير على المستوى الوظيفي 12

التأثير في السياسة الخارجية 15

المهاجرون السوريون: أداة (محدد) السياسة السورية 15

التأثير في العلاقات مع الدول الإقليمية 15

التأثير في العلاقات مع القوى العالمية 16

الخاتمة 19

تمهيد

الهجرة هي انفصال البشر والسكان عن المكان الذي يعيشون فيه، ومغادرته لأسباب مختلفة، والاستقرار في مكان آخر، ومع الهجرة، تظهر إلى حيز الوجود أوضاعٌ جديدة تنعكس على المقيمين الأصليين في مكان العيش الجديد لأولئك المهاجرين، وتتأثر السياسة والساحة السياسية أيضًا بظاهرة الهجرة، اعتمادًا على معايير مختلفة. وقد تطورت أحداث «الربيع العربي» الذي انطلقت شرارته عام 2011، لتتحول إلى حرب في سورية، وتسببت -في مدة قصيرة- في موجة نزوح كبيرة من سورية إلى تركيا، وقد مهّدت هذه الحركة الكبيرة لتأسيس أرضيةٍ لنشوء وضع جديد في الساحة السياسية والاجتماعية والثقافية، وكان لها أثر بالغ في السياستين الداخلية والخارجية لتركيا.

تتناول هذه الدراسة موضوع **تأثيرات الهجرة السورية** (المهاجرين السوريين) في السياسة الداخلية التركية، في المدى القصير والمتوسط والبعيد، بجوانبه المختلفة. وستعمل هذه الدراسة مع واقعة الهجرة المعيشة التي سيُحدد من خلالها تأثير التغييرات للتوجهات الوظيفية والبنيوية والقانونية والفكرية للمهاجرين السوريين الذين يعيشون في تركيا، في سياسة البلاد، من أجل إعادة تأسيس قواعد العلاقة بين السياسة والهجرة، عبر نموذج مختلف. وتهدف الدراسة، من خلال التركيز على تأثير تمثيل المهاجرين السوريين في الانتخابات والناخبين الذين يشكلون الأركان الأولية للديمقراطية، إلى إكساب الأبحاث المتعلقة بالهجرة وجهة نظر جديدة، تختلف عما هي عليه في أبحاث الهجرة التقليدية.

كلمات مفتاحية: هجرة، سياسة، انتخابات، ناخبين، قومية.

مدخل

إن الهجرة التي تعبّر عن ترك البشر أماكن ولادتهم وعيشهم، ومغادرتها لأسباب مختلفة، هي عملية متعددة الجوانب والأوجه، ولها آثار في الأماكن والعلاقات، وفي الكيانات التي يُنشئونها أيضًا. فكما أن الهجرة قد تكون سببًا في الهجرة السياسية، فهي سبب في ظهور المجال السياسي وما هو سياسي أيضًا. في هذا السياق، إن الفكر والبناء والعملية والأداء السياسي، في أي مجتمع من المجتمعات، يتأثر -بشكل أو بآخر- بأي عملية هجرة قد يعيشها ذلك المجتمع، فمسببات الهجرة وأشكالها تكون محدِّدة لمستوى التأثير في المجال السياسي. لذلك، فإن الهجرات الجماعية القسرية التي تنشأ في مُدد قصيرة لأسباب سياسية، قد تتسبب في حدوث تغييرات وتحولات واسعة النطاق في المجال السياسي، في المكان الذي تمت مغادرته، وفي المكان الذي تم الاستقرار فيه.

ولأن منطقة الأناضول هي بقعة جغرافية تتميز بأنها محور عبور وانتقال في الاتجاهات جميعًا، من الشرق إلى الغرب، ومن الشمال إلى الجنوب، فقد عانت تلك المنطقة حركات الهجرة بصورة دائمة. وكانت الهجرات التي نشأت لأسباب مختلفة، على مرّ التاريخ تقريبًا، أداةً ووسيلة في حدوث التغييرات السياسية السريعة والجذرية في الأناضول، فسياسة إعادة التوطين والإسكان التي تم تطبيقها في العهدين السلجوقي والعثماني، والتبادل السكاني الذي شهدته الحقبة الجمهورية، وأحداث الهجرة الداخلية والخارجية التي أعقبت ذلك، أثّرت -بشكل مباشر أو غير مباشر- في الحياة السياسية للبلاد.

وقد فرضت عملية الهجرة الجماعية التي تسببت بها الحرب التي بدأت في سورية بعد عام 2011 أثرها في عدد من دول المنطقة. وبقيت تركيا، التي هاجر إليها عددٌ هائل من السوريين، وجهًا لوجه، مع عدد من الأوضاع والقضايا الجديدة التي نجمت عن هذه الهجرة. وهناك عدد من الإمكانات والتحديات التي أنتجتها هذه العملية التي كان لها تأثيرها المباشر أو غير المباشر في الديناميات السياسية التركية. لذلك ستتناول هذه الدراسة آثار الهجرة السورية على السياسة التركية الداخلية والخارجية، من جوانبها المختلفة؛ فالهجرة السورية التي فعلت فعلها في عدد من المجالات، وفي مقدمتها سلوك الأحزاب السياسية، وسلوك الناخبين، والسياسة الخارجية لتركيا، كانت وسيلة لنقل كثير من المسائل والقضايا (المشكلات) الاقتصادية والاجتماعية والثقافية إلى الساحة السياسية. إن بحث هذه القضية من جوانبها المختلفة سيقدّم إسهامات في المجال السياسي، وفي المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أيضًا.

مفهوم الهجرة وأشكالها

تنشأ الهجرة التي تأتي بمعنى التغيير المكاني، من أسباب عديدة مختلفة، وهي عملية تسبب إلى جانب تبديل الإنسان لمكانه، تحولات وتغييرات في عدد من القضايا المتعلقة بالحياة والمكان، فهي تؤثر في الذين انفصلوا عن مكان عيشهم، وفي الذين بقوا هناك، والذين يعيشون في المكان الجديد، وتؤثر أيضًا في المكان الذي تمت مغادرته، وفي المكان الجديد الذي تم الانتقال إليه، فالعمليات التي تُعاش بأسبابها تكون محدِّدة لمستوى تأثير الهجرة.

كل شيء يرتبط بحياة الإنسان والمجتمع يتأثر تقريبًا من الهجرة التي تُلحِق الضرر بالرابطة التي أقامها الإنسان، وتُفسد العلاقات الناشئة عن هذه الرابطة. كما أن الهجرة سبيل لنقل ما هو اجتماعي وثقافي واقتصادي إلى ما هو سياسي، فهي تنشر وتعزز وتعمق الانقسام الاجتماعي والسياسي والاقتصادي القائم في المجتمع، وتؤثر بشكل كبير في عملية التنشئة السياسية والاجتماعية للإنسان، وخصوصًا في الحالة النفسية للفرد.

وتبدي العملية الوظيفية للهجرة القسرية، التي تقوم على الأسس والمسببات نفسها التي تقوم عليها الهجرة الإرادية الطوعية الناتجة عن أسباب طبيعية واقتصادية وسياسية واجتماعية، اختلافاتٍ في تأثير الهجرة في الإنسان والبيئة والمجتمع. وتحدث عملية الهجرة الطوعية حين يقرر شخص أو مجموعة تشعر بالقلق من عدم القدرة على تحمل تكاليف المعيشة في هذا المكان، أو للاعتقاد بأن تكاليف المعيشة باهظة (Tuncel, 2016: 129) على الرغم من المقدرة على تلبيتها، الانتقالَ إلى مكان آخر يكون أفضل، ويمكن أن يكون انتقال الإنسان إلى مكان آخر، بقصد الحصول على ظروف حياة أو تعليم أفضل، نموذجًا لمثل هذا النوع من الهجرات. وعلى الرغم من أن مثل هذه الهجرات توفر أرضية لظهور بعض المشكلات لجهة المهاجرين والمكان الذي استقروا فيه حديثًا والسكان المقيمين في ذلك المكان، فإن لها عددًا من الآثار الإيجابية في الذين سيعيشون معًا في هذا المكان. أما الشخص (الأشخاص) الذين يتعرضون للهجرة القسرية سياسية الأسباب، فهم الأكثر تأثرًا بالعملية ممن هاجر طوعًا، فيؤثّرون سلبًا في بيئتهم، وخصوصًا في الدول الغربية المتقدمة، حيث الشتات واللوبيات التي أسّسها أولئك الذين تعرضوا للهجرة القسرية لأسباب سياسية، حتى أصبحوا يؤدّون أدوارًا فاعلة ومؤثرة في السياسات الداخلية والخارجية لتلك البلدان، إضافة إلى أن الهجرات التي تحدث جماعيًا في وقت قصير تُسبب قدرًا كبيرًا من المشكلات المعقدة التي لا يمكن الخروج منها، سواء أكان ذلك في المكان الذي تُرك أم في مكان الاستقرار الجديد، وتظهر عددًا من المشكلات المتعلقة بالبنية التحتية والبنية الفوقية في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية أثناء وبعد عملية الهجرة.

الآثار السياسية للهجرة

السياسة هي مفهوم يُستخدم لتعريف الحقل (النطاق) الذي يتم تأسيسه وتطبيقه من خلال علاقات الحكم والسلطة في حياة المجتمع. وللسلطة التي تُعدّ المفهوم المفتاح (الرئيسي) للسياسة، التي تؤكد على استخدام القوة ضد الآخر أو الآخرين لتنفيذ شيء ما، على الرغم من عدم رغبتهم بذلك، علاقةٌ وثيقة بالمكان، حيث يكتسب أصحاب السلطة سلطتهم ويحافظون عليها وفق وضع المكان الذي يعيشون فيه، وبحسب الفرص والإمكانات التي يوفرها لهم هذا المكان. فابن خلدون، الذي شرح حالة تحويل أعباء المكان إلى فرصة مهمة من خلال الشعور بالعصبية، أحدث ثورة في موضوع العلاقة بين المكان والسلطة.

الهجرة هي انتقال الأشخاص الذين لديهم شعور قوي بالتضامن من أجل البقاء، والأشخاص الذين لديهم مستويات عالية من المخاطر، إلى مكان جديد. فالمهاجرون من أجل البقاء وامتلاك مساحة من السلطة يرون كل شيء في المكان الجديد تقريبًا وسيلة لاكتساب هذه السلطة. ومثل هذا النهج يمهّد إلى توسّع الساحة السياسية من الناحية المكانية، وإلى إثرائها من الناحية الوظيفية، وإلى تسييس كل ما يتعلق بالحياة البشرية والاجتماعية تقريبًا. ففي حين يعمل الريع الذي يعبر عن تحقيق المكاسب الاقتصادية وزيادتها عبر السياسة، لتحويل المكان إلى أداة للصراع على السلطة، نجد أن الهجرة تؤدي دورًا بارزًا في انتشار هذا الصراع وتعميقه وزيادة حدته، وتتولى دور الوساطة في إحداث التغييرات والتحولات الجذرية في الساحة السياسية، ولها أثر لا يمكن إنكاره في التغيّرات التي تحدث في السلطة، بتحديد توجهات السياسة وأولوياتها، ثم إن مستوى وتوقيت أثر الهجرة في السياسة يرتبط، في الغالب، بماهية وطبيعة الهجرة الحاصلة؛ ففي حين أن الهجرات قصيرة المدة والهجرات الجماعية تؤثر في السياسة في وقت أقصر وبشكل مباشر، فإن الهجرات طويلة المدى والتدريجية تؤثر بشكل غير مباشر في المجال الاقتصادي والاجتماعي على المدى المتوسط والطويل. وإن مستوى قدرة السلطة على مواجهة عملية الهجرة يؤثر بالزيادة أو بالنقصان في الدور السياسي للهجرة.

تكشف الهجرة عن الصراع بين السكان الأصليين والمهاجرين، الذي يحتل مكانة مهمة بين مصادر التمايز المجتمعي والسياسي. وإن دعم الخوف والقلق والتصورات المسبقة التي يحملها السكان المحليون تجاه المهاجرين، بالتجارب الاقتصادية والاجتماعية السابقة، يعمق هذه الفروقات ويزيد من انتشارها وحدتها. لأن تصاعد الخطاب العدائي والعنصري تجاه الأجانب في أوروبا أو أميركا كان مرتبطًا ارتباطًا وثيقًا بالأزمات الاقتصادية في تلك البلدان، فالتنافس (الصراع) القائم بين السكان المحليين والمهاجرين في كل المجالات تقريبًا، يتطور متحولًا إلى سياسة تمهد الطريق لوقوع الصراعات على السلطة. لذلك، فإن الصراع بين المحلي والمهاجر قد يخفف من مستوى تأثير مصادر التمييز السابقة، ويساهم في إنشاء وحدة وتعايش مشترك جديد، ويؤدي إلى التعطيل الوظيفي لمصادر التمييز التقليدية التي كانت فاعلة في السابق، كالتمييز العرقي أو الديني أو الطائفي، إذ يُنظر إلى المهاجرين الوافدين لاحقًا، بشكل عام، على أنهم الحلقة الأضعف في ذلك المجتمع، وعلى أنهم يشكلون الشريحة الأكثر عرضة للاستبعاد والإقصاء المجتمعي، لدرجة أن الشرائح الاجتماعية التي كانت تتصارع سابقًا فيما بينها على كافة الصعد في المدن، نراها قد وحّدت حركتها،

واختارت العمل معًا في مواجهة الوافدين الجدد من المهاجرين.

وكثيرًا ما يُصادَف أيضًا قيام أولئك الذين يضطرون إلى الهجرة لأسباب سياسية، بنشاطات مناهضة للمجتمعات والبلدان التي أجبرتهم على ذلك، من خلال الفعاليات التي يقيمونها، والمكونات التي ينشئونها في المستوطنات الجديدة [بلاد المهجر]، وخصوصًا التكوينات التي تُسمّى بالشتات، التي أنشأها أولئك الذين هاجروا إلى البلدان المتقدمة، من خلال روابط التضامن القوية، حيث كان لها تأثير كبير على المجتمعات التي أجبرتهم على الهجرة، في الماضي. فمثلًا، كان للوبي الذي شكّله الأرمن المهاجرون من الأناضول تأثير كبير في العلاقات بين تركيا والدول الغربية، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأميركية. حيث أدت نشاطات تلك اللوبيات إلى توجه تركيا نحو اللوبي اليهودي، وبعد ذلك أدت إلى تضيق وانكماش مجال الحركة الدبلوماسية.

هجرة السوريين إلى تركيا[3]

مهد الربيع العربي، الذي انطلق من تونس، ثم انتقل لاحقًا ليحيط تأثيره عددًا من البلدان في أفريقيا والشرق الأوسط، إلى نشوب حرب أهلية في سورية، أجبرت الملايين من البشر على ترك بلادهم والانفصال عن أماكن عيشهم خلال مدة قصيرة، وقد هاجر السوريون الذين أُجبروا على التخلي عن ديارهم، إلى دول الجوار كتركيا ولبنان والأردن والعراق، (المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين- 2017). وفي إثر حركة الهجرة الجماعية هذه، وصل عدد السوريين الذين يعيشون في تركيا عام 2019 إلى 3.674.000 ألف شخص. في حين أن إجمالي عدد السوريين الذين استقبلتهم الدول الأوروبية خلال هذه المدة لم يتجاوز 800 ألف شخص (الهيئة العامة للرقابة- 2018: 111). ويشكل الذكور أكثر من نصف عدد السكان السوريين الذين تصل فيهم نسبة الأطفال الذين دون 18 عامًا إلى 47 %، وتصل نسبة الفئة العمرية بين 19و29 عامًا إلى 25 %، (يونيسيف- 2019). بدأ السوريون الذين هاجروا إلى تركيا بالعيش في عدد من أماكن الاستيطان، وبخاصة في مراكز المدن الواقعة على الحدودية السورية. وكانت نسبة السوريين الذين يسعون إلى التمسك بالحياة في عدد من مدن الأناضول، وفي مقدمتها إسطنبول وغازي عنتاب وهاتاي وشانلي أورفا وأضنة ومرسين، إلى السكان المقيمين مرتفعةً جدًا. حيث كانت هذه النسبة في كيليس 82 %، وفي هاتاي 27 %، وفي غازي عنتاب 22 %، وفي شانلي أورفا 21 %. ومنذ عام 2018 بدأ إغلاق المخيمات التي أُقيمت في أجزاء مختلفة من البلاد لاستيعاب السوريين، وبدأ انخفاض عدد الأشخاص المقيمين فيها، حيث وصل عدد الأشخاص الباقين في المخيمات حتى أيلول/ سبتمبر عام 2019 إلى نحو 1.7 % من إجمالي عدد السوريين في تركيا.

مُنح حق المواطنة [الجنسية] لاثنين وتسعين ألف شخص من السوريين الذين يشكلون 4.48 % من عدد سكان تركيا، وتم استصدار تصاريح بالعمل لواحد وثلاثين ألف عامل، ووصل عدد الشركات، التي أحد شركائها، على الأقل، سوريٌ، إلى 15 ألف شركة. أما عدد الأطفال السوريين الذين وُلدوا في تركيا فيُقدر

(3) البيانات الإحصائية الواردة تحت هذا العنوان عائدة لعام 2019.

بنحو 450 ألف طفل، فيما يُقدر عدد العائدين إلى بلادهم بنحو 354 ألفًا. وأما نسبة الأطفال ممن هم في سن التعليم، الذين أُمّن التحاقهم في المدارس، فكانت نحو 65 %. في عام 2019 استُغني عن مراكز التعليم المؤقت أو مراكز التعليم التعويضي (Tanrıkulu, 2017: 134)، التي أنشئت بهدف تخطي عملية الملائمة والتعايش بنجاح أكبر، ليُصار إلى توجيه ((Emin, 2019: 15جميع الأطفال السوريين إلى المدارس الحكومية والعامة (BBC, 2019).

وخلال مدة قصيرة لم تتجاوز ثلاث سنوات، كان عدد السوريين الذين قبلتهم تركيا [استقبلتهم] عبر انتهاجها سياسة الباب المفتوح، التي قلّ نظيرها في العالم الحديث، يُقدر بثلاثة ملايين شخص، ثم اقترب هذا العدد من أربعة ملايين في غضون ثماني سنوات. حيث بدأت أغلبية هذا العدد العيش في المدن التي ترغب هي في العيش فيها، مستخدمة حق الحرية في اختيار مكان الاستيطان. وعلى الرغم من سعي السوريين إلى التمسك بحبال البقاء على قيد الحياة في المناطق التي يُعبَّر عنها بالمناطق المهمشة والفقيرة، في المدن الكبيرة، فقد فرضوا أنفسهم في كل مكان من حياة المدينة تقريبًا. وفيما عدا بعض الوقائع غير العادية التي نجمت عن التمايز المكاني والاجتماعي - الاقتصادي القائم فيما بينهم، فقد تركوا خلفهم ما يقارب 10 سنوات من دون مشاكل أو حوادث كبيرة تُذكر.

إن النهج المبذول وروح العطاء الذاتي الذي أبداه السكان المحليون في معظم القضايا، وإن سياسة الهجرة التي اتبعتها الحكومة، (على الرغم من أن الجزء الأكبر منها ظهر أثناء المرحلة، وليس من خلال التخطيط لها)، علاوة على انخفاض نسبة الميل لاختلاق مشكلات واسعة النطاق (جماعية) لدى السوريين في الأماكن التي يعيشون فيها، ساهم في تجاوز عقبات قضية الهجرة السورية في المدى القصير بأدنى الخسائر، لكن مع طول الوقت بدأت في المدى المتوسط بعض السلبيات تشدّ الانتباه، نتيجة الظروف الاقتصادية والتوترات التي جلبتها تأثيرات العيش المشترك جنبًا إلى جنب، ففي الوقت الذي كانت فيه بعض السلبيات تستند إلى حقائق ووقائع معيشية، كان كثير منها قد بُني على تصورات ناتجة عن أخطاء فُهمت على أنها صحيحة. وكان رد الفعل الشعبي على مستوى الخطاب تجاه السوريين (على الرغم من وقوع بعض الأحداث السلبية الفعلية) يظهر نفسه بشكل فردي، ولكن لُوحظ في الانتخابات المحلية التي أجريت في عام 2019، تأثيرُه الكبير على السوريين الذين يعيشون في البلاد، من ناحية تفضيل الناخبين، ويمكن الزعم أن نتائج الانتخابات كان لها تأثير في اتجاه تسريع دخول سياسة البلاد فيما يخص سورية (السوريين بالأحرى)، في مرحلة جديدة.

تأثير المهاجرين السوريين في السياسة التركية

تتسبب الهجرات الجماعية في ظهور عدد من المواقف والمشكلات الفيزيائية (المادية) والاقتصادية والاجتماعية والسياسية الجديدة في المكان الذي تم الانفصال عنه، وفي مكان الاستقرار الجديد. وقد كان للهجرة الجماعية التي اتجهت إلى تركيا، نتيجة الحرب التي اندلعت في سورية بعد عام 2011، تأثيرات بالغة الأهمية في اقتصاد البلاد وفي سياساته وفي بنيته الاجتماعية (Yıldırmalp vd., 2017: 111). وعلى الرغم من وجود عدد من الفروقات من حيث اللغة والعرق والثقافة بين السوريين والسكان الأصليين، فإن الفرص والإمكانات التي وفرها الإيمان بالدين نفسه، قد أزالت أو قللت أو أجّلت الآثار السلبية لعملية الهجرة، غير أنه مع مرور الوقت (طول الفترة) بدأت الاختلافات، وبخاصة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، تتسبب في عدد من المشكلات الجديدة المرتبطة بحياة المجتمع، وفي تعميق وتوسيع المشكلات القائمة فيه، ونُقلت القضايا المتصورة كمشكلات اقتصادية واجتماعية وثقافية في المدى القصير، إلى الساحة السياسية، وتحولت إلى مسألة سياسية. فالتطورات التي حدثت في سورية، وإن بدت في البداية شأنًا من شؤون السياسة الخارجية، أصبحت خلال مدة قصيرة من أهم القضايا الداخلية التركية، حيث إن السوريين الذين اضطروا إلى اللجوء إلى تركيا أدّوا دورًا مؤثرًا في سياسة البلاد بجوانبه المختلفة، وأصبح السوريون الذين باتوا أحد أهم العناصر المحددة للسياسة الخارجية، موضوعًا رئيسيًا لجدول الأعمال في معظم مستويات السياسة الداخلية.

التأثير في السياسة الداخلية

إن تطورات المسألة السورية، التي كان ينظر إليها الرأي العام في تركيا بداية الأمر على أنها قضية دبلوماسية واقتصادية، تحولت في أعقاب واقعة الهجرة الجماعية إلى واحدة من المشكلات المعقدة التي لها جوانبها الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية. وأدت جماعية الهجرة وانتشارها في أرجاء البلاد، وطول مدتها، إلى رفع مستوى تأثير السوريين الذين يعيشون في تركيا، في السياسة الداخلية. كما أن التصور المبني على أخبار مفترضة، علاوة على الحقائق المجربة، أثّر من الأعماق في سياسة البلاد. لذلك سيكون السوريون الموجودون في تركيا عنصرًا محددًا في سياسة البلاد، في المدى المتوسط والبعيد.

التأثير على المستوى الفكري

كان للهجرات أثر واضح في الفكر والعلاقات والبنى السياسية في الأناضول (Karpat, 2013: 177) التي كانت على مر التاريخ محور عبور مهم بسبب الموقع الجيوسياسي الذي تتمتع به، حيث كان هناك تفاعل

معقد بين الهجرة والسياسة في العهد العثماني، ثم في عهد الجمهورية، ففي الوقت الذي كانت فيه الهجرة تمهّد الطريق لصوغ السياسة على المستوى الفكري والقانوني والبنيوي والوظيفي، كانت من الناحية الأخرى واحدة من الوسائل الفاعلة بيد الحكومات للوصول إلى غاياتها ولتحقيق أهدافها.

أدت الهجرات التي تُعد أحد المصادر الرئيسة التي تغذّي الصراع المجتمعي والسياسي، دورًا بارزًا في ظهور وانتشار التيارات الفكرية التي تنتهج سياسة إقصاء واستبعاد الأقليات في الأناضول. وحين كان عدد من رواد القومية التركية من مهاجري القوقاز والبلقان، كانت المبادلات السكانية تعزز من أسس القومية، وساهمت الهجرات الداخلية والخارجية الجماعية التي اتجهت من الريف إلى المدينة، في إكساب الفكر القومي دينامية في مراحل لاحقة.

أظهرت السياسة والمجتمع في تركيا التي اضطرت مع الحرب الأهلية في السورية إلى استقبال موجة ضخمة من الهجرة خلال مدة قصيرة، تغييرًا في المواقع تجاه هذا الواقع الجديد. فعند الحديث عن معارضة على مستوى الأحزاب السياسية، بخصوص النهج الذي كان يرمي إلى تسهيل دخول السوريين إلى البلاد كجزء من سياسة الباب المفتوح، بإمكاننا الحديث عن ظهور موقف مجتمعي معارض ضد السوريين في السر والعلن خلال سير العملية، وعن دخول السكان المحليين خصوصًا تحت تأثير الإعلام، في محاولات فهم حالة السوريين، لا كما كانت، بل كما ينبغي أن تكون (Efe, 2015: 63).

يمكن القول إن النهج السلبي الذي اتخذه الشعب المحلي، تجاه السوريين، كان انطلاقًا من التصور بأنهم قد يشكلون عبئًا على المجتمع من الجانب الاقتصادي، بسبب اعتمادهم في مواصلة حياتهم على المساعدات فقط، وأنهم يحملون ميلًا إلى اختلاق مشكلات كبيرة في المستقبل، وأن لديهم نمط حياة مختلف (Erdoğan, 2017: 18- 21). لذلك نجد أن الشعب المحلي الذي يرى نفسه في مكانة متفوقة، على مستوى الفكر والخطاب ضد السوريين، قد بدأ في تبني الفكر القومي الإقصائي، وبدأ بدعم الكيانات السياسية التي تعمل على تطوير خطاب سياسي عبر هذا الفكر. ويمكننا الخوض في هذا الصدد فنرى كتلة ناخبين تدعم الحزب الجيد (İyi Parti)، وحزب الشعب الجمهوري (CHP)اللذين يعملان لتطوير سياسات قائمة على الفكر القومي الإقصائي، في المدن الكبيرة التي يقطنها السوريون بأعداد ومعدلات مرتفعة (Çardaklı, 2018).

التأثير على المستوى القانوني

واجهت تركيا موجات كبيرة من الهجرات الداخلية أو الخارجية في العهود السابقة، لكن لا الدولة ولا المجتمع في تركيا، التي ظلت فعليًا مرات عديدة وجهًا لوجه مع موجات هجرة في مراحل مختلفة، عملا لاتخاذ الاستعدادات المنهجية متعددة المستويات في ما يتعلق بحركات الهجرة والمهاجرين (Babaoğlu ve Kocaoğlu, 2017: 511)، حيث تمت صياغة السياسات، بالعموم، وفق إدارة المسائل والقضايا (المشكلات)

التي كانت تنشأ خلال سير العملية. ولم يكن القيام بالترتيبات القانونية اللازمة واستصدار اللوائح الناظمة واعتماد تشريعات هجرة في إطار القانون الدولي وفي منهج شامل، ولا سيّما الترتيبات الخاصة بتحديد المركز القانوني للمهاجرين، مدارَ بحث لدى إدارة الهجرة.

أما عملية النزوح السوري التي بدأت عام 2011، واتخذت في غضون مدة قصيرة حالة هجرة جماعية ضخمة لم تشهدها تركيا من قبل، فقد تسببت في ظهور عدد من المسائل والمعضلات التي فرضت ضرورة اتخاذ ترتيبات قانونية جديدة في عدد من القضايا في البلاد. وفي هذا السياق، بينما كان يتم اتخاذ ترتيبات جديدة لإنشاء الأساس والإطار القانوني للوضع الجديد الناشئ عن الهجرة، كان في الطرف الآخر يجري العمل من أجل اتخاذ ترتيبات قانونية لإكمال أوجه النقص والقصور في هذا الأساس القانوني أو إزالة العقبات التي تقف في طريقه.

أرادت تركيا التي لا يتضمن نظامها القانوني مفهوم «لاجئ»، أن تسير العملية المستجدة من منطلق تعريفين: مركز الحماية المؤقتة، والضيف (Bostan, 2018: 51)، حيث سنت عام 2013 القانون رقم 6458 المتعلق بالأجانب والحماية الدولية، تم أتبعته عام 2014 بإصدار اللائحة التنفيذية للحماية المؤقتة التي وُضع السوريون بموجبها تحت الحماية المؤقتة، وتلاها عام 2016 إصدار اللائحة التنفيذية الخاصة بتصاريح عمل الأجانب المشمولين بهذه الحماية. لكن منذ السماح بدخول السوريين، من عام 2011 إلى عام 2016، لم يكن هناك أي لائحة تنظيمية تتيح للسوريين إمكانية العمل وفق القانون (Kaygısız, 2017: 5- 6).

ومن أجل بناء نظام متكامل وفاعل لإدارة الهجرة، وُضعت قواعد قانونية منظمة في عدد من المجالات، خصوصًا من أجل مواءمة التشريعات التي تمثل إشكالية لجهة إدارة الهجرة والمهاجرين، إذ أُخذ بالحسبان، عند وضع اللوائح القانونية الجديدة، المشكلات التي يواجهها السوريون، وطلبات الهيئات والمؤسسات العامة صاحبة الصلاحية والمسؤولة عن موضوع إدارة الهجرة، وإلزامية الامتثال للقانون الدولي، وطلبات المنظمات غير الحكومية ذات الصلة، ونهج الشعب المحلي تجاه السوريين.

التأثير على المستوى البنيوي

تسببت الهجرة السورية، والسوريون الذين يعيشون في البلاد، الذين كان لهم تأثيرهم الواضح من الناحية الفكرية والقانونية بعد هذه الهجرة، في تغييرات وتحولات بنيوية في المجالين العام والمدني، فبينما كانت عملية إدارة الهجرة تتم من خلال البيروقراطية الأمنية والهيئات الإغاثية، كان هناك تعامل بهيكلية مختلفة في ما يتعلق بالهجرة السورية. فالإدارة المركزية والإدارات المحلية دخلت في هيكلية جديدة بعد هذه الهجرة، وتم مع إصدار قانون الأجانب والحماية الدولية عام 2013، إحداث المديرية العامة لإدارة الهجرة في بنية وزارة الداخلية، إضافة إلى إنشاء مجلس سياسات الهجرة، ومركز اتصالات الأجانب ومراكز الاستقبال والإيواء.

نُقلت الحادثة السورية المقاربة للهجرة والمهاجرين، إلى ما هو أبعد من كونها مشكلة يتم تناولها في نطاق الأمن والمأوى والغذاء، إذ كان من الواجب معالجة عدد من القضايا المرتبطة ببعضها، من الاقتصاد إلى الصحة، ومن التعليم إلى الاندماج، والتعامل معها معًا. وكان من الضروري عند كان قيام كل مؤسسة أو هيئة بتنفيذ فعاليات ضمن نطاق عملها، تأمينُ عملية تنسيق هذه الفعاليات. غير أن ضخامة عدد السوريين الذين يعيشون في البلاد، وتوزعهم وانتشارهم بكثافة في أماكن استقرار وفي أحياء مختلفة (Tümeğ, 2018: 25- 26)، تسبب في صعوبة توفير التنسيق في إدارة العملية.

وأحدثت الهجرة السورية تغييرات على المستوى الهيكلي في بنية عدد من الوزارات في البلاد، ولا سيّما وزارات الداخلية، والخارجية، والصحة، والتربية والتعليم الوطني، والأسرة والعمل والخدمات الاجتماعية. لكن، على العكس من المقاربات الكلاسيكية السابقة التي تقوم على التدخل بعد ظهور المشكلة، تهدف إدارة الهجرة إلى تطوير سياسات تأخذ بالحسبان الأنشطة الوقائية، حيث إن هذا النهج جلب معه عددًا من الابتكارات والتجديدات على المستوى البنيوي.

بسبب مغادرة معظم السوريين، الذين يعيشون في تركيا بعد الهجرة، مخيمات الإيواء، أُغلقت المخيمات كافة عام 2019، وهذا الأمر زاد من النشاط والتأثير المجتمعي لمنظمات المجتمع المدني وبخاصة الجمعيات الخيرية في البلاد، التي غالبًا ما تقدم مساعدتها التي كانت تجمعها، إلى السوريين المحتاجين مباشرة، ولكنها لم تهمل في الوقت ذاته أن تكون فاعلة في التوسط بين هؤلاء، بين المحتاجين والدولة في هذا الخصوص.

التأثير على المستوى الوظيفي

لا يمكن القول بوجود حالة من الاستقرار فيما يخص السوريين في تركيا، بين الوضع القانوني والوضع الفعلي، وبين الأفعال والخطابات، على مستوى الدولة والمجتمع، فالسوريون غير المتمتعين قانونيًا بوضع «لاجئ»، يستفيدون في تركيا، من الحقوق والإمكانات التي اعترفت لهم بها القوانين الدولية (Ayçiçek, 2015: 55)، لذلك فإن نهج السكان الأصليين تجاه السوريين، يبدي تغيرًا بحسب طول مدة بقائهم (Babaoğlu ve Kocaoğlu, 2017: 510). فنرى أن معظم أولئك الذين يتخذون على مستوى الخطاب نهج الاستبعاد النابع من القلق والمخاوف، يميلون إلى نهج مختلف على مستوى الأفعال، فيقومون بتقديم المساعدة لأصحاب الحاجة من السوريين، مباشرة أو بشكل غير مباشر.

ومن أحد أهم أسباب التمايز المجتمعي أن يكون الإنسان إما مواطنًا وإما مهاجرًا في مكان إقامته. فالسكان المحليون يبدون ميلًا إلى إبعاد نطاق سلطتهم من الناحية المكانية والوظيفية، عن المهاجرين الذين يرون فيهم تهديدًا. وفي هذا السياق، يرى السكان المحليون (في الحقيقة، هاجر غالبيتهم، منذ مدة قريبة، إلى المكان الذي كانوا فيه) في تركيا أنفسَهم مختلفين عن السوريين في نواح كثيرة، (Saraçoğlu ve Belagner, 2018: 50)، وبخاصة في المجالات الاجتماعية والاقتصادية. وإنْ لم يكن هناك فكرٌ قومي إقصائي، فإن

شريحة كبيرة من المجتمع تتبنى نهجًا تمييزيًا وإقصائيًا، في ما يتعلق بتقاسم مجالات الاستخدام المشتركة، وعلى رأسها قضية البطالة والصحة والتعليم والترفيه وغيرها. وعلى الرغم من أن التصور القائل بأن جميع السوريين هم مستهلكون لموارد الدولة من دون إنتاج، فلا يعكس الحقيقة، فإن شرائح اجتماعية مختلفة تأتي على ذكر ذلك في أماكن وأوقات مختلفة (Özipek, 2018: 27). مع العلم أن كثيرًا من السوريين، ومن ضمنهم الأطفال، عملوا حتى عام 2016، من دون أن يكون لديهم تصاريح عمل قانونية، في وظائف وسيطة، وبخاصة في قطاعات كالزراعة والبناء والنسيج، في ظل ظروف غير إنسانية، وبأجور منخفضة (Kaygısız, 2017: 11). إضافة إلى تمكن السوريين الحاصلين على تصاريح إقامة بعد عام 2016، من دخول سوق العمل بإذن من وزارة الأسرة والعمل والخدمات الاجتماعية.

تزيد الاختلافات في المقاربات المتعلقة باللغة والثقافة والحياة من تأثيراتها التمييزية (Düşündere vd., 2019:10) خاصة عبر المرأة والشباب والأطفال. وكان الاعتقاد باحتمال بقاء السوريين بصفة دائمة (Erdoğan, 2018: 35)، وارتفاع معدل النمو السكاني الكبير لهم، مقارنة بالسكان المقيمين، والنظر إليهم على أنهم عنصر تهديد لأمن المجتمع (Tümeğ, 2018: 29- 30)، وارتفاع أسعار المساكن والإيجارات (Kaya ve Kıraç, 2016: 21) ، وازدياد عدد الزيجات بين النساء السوريات والسكان المقيمين، أو المبالغة في الأثر الاجتماعي لهذا الموضوع، سببًا في اتخاذ السكان المحليين مواقف سلبية تجاه السوريين (Yıldırımalp vd. 2017: 122). كما أن المؤسسات الإعلامية العاملة على المستويين المحلي والوطني تستخدم لغة من شأنها تأسيس الأرضية لانتشار هذا النهج السلبي تجاه السوريين في البلاد (Erdoğan vd. 2017: 24).

خلقت السياسات السورية، وخصوصًا تلك المطبقة على السوريين، بيئة جديدة من الصراع بين الحزب الحاكم وأحزاب المعارضة. وإن الفشل في إيجاد حل للقضية السورية، وطول مدة بقاء السوريين في تركيا، والأهم من ذلك كله، نشوء التصور لدى الرأي العام بديمومة البقاء السوري في البلاد، وضع السلطة السياسية في موقف صعب تجاه أحزاب المعارضة. (Buluz, 2015).

إن زيادة ظهور السوريين في عموم أنحاء البلاد، جعل من السوريين واحدة من القضايا المحدِّدة لجدول أعمال الرأي العام (Alğan, 2019). والتصور المسبق عن تسول السوريين في كل مكان تقريبًا، وعن انتظارهم في طوابير المشافي، وعن مشاركة أولادهم الفصول الدراسية مع أطفال السكان المقيمين، وعن أنهم أكثر ميلًا لارتكاب الجريمة، والأهم من ذلك، التصور بحصول كافة السوريين على الجنسية وحقوق المواطنة، كان سببًا في شيوع السلوك السلبي تجاه السوريين. كما أن تكاثف السكان السوريين الذين يعيشون في البلاد في مدن ومناطق معينة وفي أحياء بعينها، مهّد لتشكيلهم (غيتوهات) انعكست سلبًا على موضوع الاندماج والتماسك الاجتماعي (Ağır ve Sezik, 2015: 11). لذلك، إذا لم يُسجل تقدم في قضية التعليم والتماسك المجتمعي، فقد يؤدي ذلك إلى تطرف السوريين، وعلى رأسهم الشباب، وإلى ارتفاع نسبة مشاركتهم في التنظيمات الخارجة على القانون (Tanrıkulu, 2017: 135).

وهناك حالة معارضة تم تشكيلها من قبل الشرائح المجتمعية المختلفة والمتموضعة قبالة حكومة حزب

العدالة والتنمية، ومن الكيانات المستندة على هذه الشرائح، تبدي ميلًا إلى بناء هويتها المعارضة الخاصة، عبر السوريين الموجودين في البلاد. ففي الوقت الذي يتم فيه انتقاد وضع موارد البلاد في خدمة السوريين الذين لم يكلّفوا أنفسهم عناء حماية وطنهم، وقد أدى ذلك إلى انخفاض المستوى المعيشي للسكان المقيمين، كان الحديث يجري في الجانب الآخر عن إظهار الدولة والمجتمع نهجًا تمييزيًا واستغلاليًا (Efe, 2107: 58-60) ضد السوريين الموجودين في البلاد.

التأثير في السياسة الخارجية

وفر الموقع الجغرافي السياسي والخلفية التاريخية التي تتمتع بهما تركيا، مكانة مهمة لها في السياسة الخارجية في الشرق الأوسط. والربيع العربي وما تلاه من تطورات، ومنها الحرب التي اندلعت في سورية عام 2011، أجبر تركيا على زيادة اهتمامها بهذه المنطقة. فدخلت تركيا في علاقات دبلوماسية مكثفة مع دول المنطقة، ومنها نظام دمشق والجهات الفاعلة في المنظومة الدولية، لتجاوز الآثار التي خلفها الربيع العربي على سورية، من خلال دعم المسارات الديمقراطية، لكن سياسة العنف والشدة التي مارستها الإدارة في سورية على المجتمع، وأوقدت شرارة الحرب في البلاد، كانت سببًا في اتخاذ تركيا موقفًا مواجهًا لإدارة الأسد، حيث أضحت حركة الهجرة الجماعية، التي حدثت بعد الحرب الأهلية، هي العامل الأكثر تحديدًا لسياسة البلاد الخارجية إلى جانب السياسات الداخلية.

المهاجرون السوريون: أداة (محدد) السياسة السورية

إن زيادة عدد السكان السوريين الذين استقرّوا في تركيا بعد الحرب جعلت السوريين سببًا في اكتساب السياسة الخارجية للبلاد طبيعةً أكثر حركة وأكثر ديناميكية، وفّرت الفرصةَ لبناء علاقات مع دول عديدة، في مقدمتها الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوروبي وروسيا، على أسس وقواعد مختلفة، إضافة إلى العلاقات القائمة مع سورية. وكان للسوريين الموجودين في البلاد دورٌ مهمٌ وبارزٌ في انتقال تركيا إلى مرحلة جديدة في نضالها ضد PKK (حزب العمال الكردستاني) والتنظيمات الإرهابية التابعة له، وفي إضفاء المشروعية على هذا النضال.

إن هدف تركيا، من إنشاء منطقة آمنة في الأراضي السورية على طول خط حدودها، هو ضمان عودة قسم من السوريين إلى ديارهم، حيث إن إنشاء هذه المنطقة التي توصف بـ «الآمنة» أمرٌ مهمٌ لتركيا من ناحيتين: الأولى أن إنشاءها يُمهد الطريق لإعادة تحقيق التوازن في السياسة الداخلية، من خلال وضع قسم كبير من السوريين الموجودين في البلاد في هذه المنطقة؛ والناحية الثانية أن تركيا تكون قد أقامت منطقة عازلة بينها وبين التنظيمات الإرهابية. وإن المصدر الرئيسي للشرعية في تنفيذ كل هذه السياسات هم السوريون الذين يعيشون في البلاد.

التأثير في العلاقات مع الدول الإقليمية

تسببت الحرب الدائرة في سورية في إحداث مسار غير مستقر في العلاقات مع بعض الدول، وبالأخص

سورية وإيران وروسيا. وأدت الخلفية التاريخية لعلاقات روسيا وإيران مع سورية، والتمركزات الأخيرة، دورًا كبيرًا في التأثير على علاقات هذين البلدين مع تركيا (Goodrazi, 2013: 35). فعلى الرغم من استناد إيران وتركيا إلى أسباب مختلفة، فالمسألة السورية بات ينظر إليها على أنها قضية داخلية (Uzun ve Ekşi, 2017: 15) أكثر من كونها مسألة من مسائل السياسة الخارجية لكليهما. فتركيا التي قيمت الاحتجاجات المناهضة للنظام، على أنها في سياق المطالبة بالحريات، دخلت في أعقاب حراك الربيع العربي في جهود دبلوماسية مكثفة، للحيلولة دون وقوع فوضى محتملة في البلاد. لكن الموقف العنيف الذي اتخذه النظام من المتظاهرين، دفع تركيا إلى التموضع إلى جانب المعارضة في الطرف المقابل للنظام، وأعطت في هذا السياق الأولوية في حل المسألة السورية إلى التخلص من نظام الأسد (Afacan, 2018: 8). أما إيران، فقد رأت في تلك الاحتجاجات مؤامرة من مؤامرات القوى الإمبريالية الغربية، وبادرت إلى تقديم الدعم للنظام من دون أي قيد أو شرط.

تركيا التي أدركت أن المسألة السورية ستنعكس وتؤثر عليها من قريب، بسبب القرب الجغرافي والعلاقات التاريخية، ورأت في هذه القضية كأنها إحدى قضاياها الخاصة، قامت بمساعي دبلوماسية فاعلة ونشطة بسبب يقينها بعدم إمكانية التجرد والنأي بالنفس عن المسألة السورية، بسبب ما تم تجريبه من أحداث في هذه المنطقة ومنطقة البلقان سابقًا، هذه الدبلوماسية النشطة جعلت من الضروري على تركيا بصفتها إحدى الدول الضامنة مع روسيا، إطلاقَ عملية أستانا عام 2017، وذلك بعد فشل عملية السلام التي انطلقت في جنيف برعاية الأمم المتحدة. واتفق الطرفان التركي والروسي عام 2018 على جعل مدينة إدلب منطقة آمنة (İçduygu ve Ayşalı, 2019: 10). وخوفًا من أن تؤدي الاشتباكات الجديدة في سورية إلى موجة جديدة من الهجرة تضع تركيا في موقف حرج، أعدت تركيا الأرضية اللازمة للقيام بدور فاعل في عمليات التسوية. ولكن إيران وقفت تقريبًا في كل هذه الحركة الدبلوماسية النشطة، في وجه تركيا (Oktav, 2019). وأصبحت سورية أداة للصراع على السلطة والهيمنة بين القوى العالمية وتركيا، وبخاصة بسبب وجود خطاب الهلال الشيعي (Sinkaya, 2012: 19) الذي وفر لتركيا دعمًا نفسيًا مهمًا في إنتاج وتطوير سياسات مناهضة لإيران في سورية (Kazdal, 2018: 12).

أما الدول المجاورة التي فرّ إليها السوريون بكثافة بسبب الحرب، ليبدؤوا حياتهم فيها، كالأردن ولبنان والعراق، فقد ساندت ودعمت بشكل كبير السياسة التي اتبعتها تركيا تجاه حل المسألة السورية. حيث كان اللاجئون السوريون الموجودون في العراق من أحد الأسباب في بقاء الإدارة في شمال العراق، التي كان يتوقع منها أن تبدي موقفًا معارضًا، صامتةً تجاه العمليات العسكرية التي أطلقتها تركيا في الأراضي السورية، في سياق حل المسألة السورية.

التأثير في العلاقات مع القوى العالمية

دفع سلوك القوى العالمية تجاه الاحتلالات، وعمليات الضم والإلحاق، وقضايا الإرهاب، والحروب

الأهلية، وما إلى ذلك من أحداث واسعة النطاق وقعت في أجزاء مختلفة من العالم بعد الحرب الباردة، من الناحية الأخلاقية والإنسانية، الرأيَ العام في تركيا إلى اتخاذ مواقف سلبية ضد القوى العالمية، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأميركية. وكانت مواقف هذه القوى تجاه ما جرى في البوسنة والعراق وأفغانستان والصومال وأخيرًا في سورية، قد مهدت الطريق لتعميق وانتشار هذه الرؤية السلبية تجاه هذه القوى. ولأن المسألة السورية أثرت في تركيا أكثر من أي قضية أخرى، لأسباب جغرافية وتاريخية وسياسية واقتصادية، فقد فرضت عليها القيام بجهود دبلوماسية أكثر فاعلية ونشاطًا، لإيجاد حل لهذه القضية.

إن تركيا التي قامت بجهود دبلوماسية كبيرة للحيلولة دون وقوع حرب أهلية في سورية، ما زالت، حتى الآن، تبذل الجهود التي تتعلق بإنهاء الحرب الأهلية بالوسائل السلمية. وهي، عبر سياسة الباب المفتوح، لم تتوقف عند السماح بدخول السوريين الذين اضطروا إلى الهجرة إلى تركيا، إلى البلاد فحسب، بل عبأت كل طاقاتها، وحشدت كل إمكاناتها المتاحة على مستوى الدولة والمجتمع، لتلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية للسوريين الذين دخلوا البلاد. إضافة إلى أن تركيا التي قامت بكل ما تستطيع فعله على صعيد الدولة والمجتمع، من أجل تلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية للسوريين، دافعت في كل المحافل عن ضرورة تحمل الأمم المتحدة والدول الغربية المتقدمة، وعلى رأسها الاتحاد الأوروبي، مسؤولياتهم في إيجاد حل للمسألة السورية، وفي تلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية للسوريين.

الاتحاد الأوروبي الذي قطع، عام 1992، شوطًا على قدر كبير من الأهمية في طريق الوحدة، عبر معاهدة (ماستريخت)، نقل هذه العملية عبر معاهدة (شنغن)، عام 1994، إلى صفحة أخرى. وكان يهدف بعد كلتا المعاهدتين إلى مواءمة سياسات الهجرة مع نظام اللجوء الأوروبي المشترك، الذي تم إرساء قواعده في قمة (تامبيري) عام 1999، وذلك من أجل ضمان التنسيق في السياسات التي سيتم وضعها لحركات الهجرة القادمة من خارج حدود الاتحاد الأوروبي. وفي هذا السياق، تشكلت لديه قناعة بأن أحد أنجع السبل للحد من الهجرة غير النظامية، هو العمل لدعم التنمية في البلدان التي تشكل منبعًا لتلك الهجرات (Kanat ve Aytaç, 2018: 61- 62). لذلك، كان الاعتقاد بإمكانية تشكيل السوريين الموجودين في تركيا مصدرًا محتملًا للهجرة غير الشرعية، سببًا في التوقعات بأن يتعهد الاتحاد الأوروبي بتقديم كافة أنواع المساعدة والدعم لتركيا في هذا الخصوص. وصرحت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وخصوصًا ألمانيا، وهي الأكثر تأثرًا بالهجرة السورية المحتملة، بأنه يجب منح تركيا الدعم الاقتصادي اللازم للسوريين. وعلى الرغم من ذلك، فإن الاتحاد الأوروبي لم يفِ تمامًا بما قطعه لتركيا من وعود وتعهدات، وتعامل مع السوريين وقضية هجرتهم من وجهة نظر أمنية بحتة، وذلك بتعطيل النهج الذي يستند في فلسفته التأسيسية إلى الإنسان والحق (Aldırmaz, 2017: 98- 100).

تمّ عام 2001 التوقيع على وثيقة الانضمام والشراكة بين الاتحاد الأوروبي وتركيا، وأُعيد النظر فيها وتنقيحها عام 2003 (Demirhan ve Aslan, 2015: 40) حيث تضمنت الوثيقة، بعد التنقيح، اللوائح والأنظمة الخاصة بمكافحة الهجرة غير الشرعية أيضًا. وبينما كانت هذه اللوائح والأنظمة المتعلقة بالهجرة تواصل سيرها بعد التوقيع على الاتفاقية مع الاتحاد الأوروبي بمنحًى أفقي، اندلعت الحرب الأهلية في سورية

عام 2011. وفي هذا السياق، وقعت تركيا بتاريخ 18 آذار/ مارس عام 2015 مع الاتحاد الأوروبي مذكرة تفاهم خاصة بالهجرة السورية، سميت بـ «اتفاقية إعادة القبول». (Palacıoğlu, 2018: 27). علاوة على ذلك، استخدمت تركيا الطرق الدبلوماسية بشكل فاعل، لإحياء البدائل المختلفة من أجل تأمين عودة السوريين إلى بلادهم.

أما الموقف المتأرجح وغير المستقر في سياسة الولايات المتحدة الأميركية تجاه سورية، فقد جعل العلاقات بين البلدين، على الرغم من التأثير التركي الكبير في السياسة السورية، تعاني مراحلَ الصعود والهبوط، وخصوصًا موقف الولايات المتحدة الأميركية من YPG وPYD وشحنات الأسلحة الكبيرة التي قدمتها لهذين التنظيمين، وهو الأمر الذي خلق بيئة غير آمنة في العلاقات التركية - الأميركية. وكانت العمليات العسكرية البرية التي أطلقتها تركيا في الأراضي السورية قد جلبت معها مزيدًا من التوتر في العلاقات بين البلدين. كما أن اتباع إدارة ترامب سياسة من أجل تخفيض عدد القوات الأميركية في سورية، والموقف السلبي، بمقابل ذلك، من الدور الفاعل لتركيا في المنطقة، قد ضمن لنظام الأسد، وبالأحرى لروسيا، أن تكون أكثر قدرة وتأثيرًا في هذه المنطقة.

وكانت تركيا قد سعت إلى استخدام اللوبي اليهودي في محاولة منها للتخفيف من تأثير الأنشطة التي يقوم بها الشتات الأرمني في الدول الغربية المتقدمة، وفي مقدمتها الولايات المتحدة، ضد تركيا. لكنها، من أجل إقامة علاقة وثيقة مع اللوبي اليهودي، اضطرت إلى تضييق مجال العمل الدبلوماسي، فقد ساهمت الهجرات الخارجية التي بدأت بعد عام 1950 في تأسيس القواعد لتشكيل كيانات في الخارج، من شأنها التأثير على كل من السياسات الداخلية والخارجية، إذ إن الحركة السياسية الكردية بدأت الحصول على الدعم في القضايا الأيديولوجية والمالية من الأكراد الذين يعيشون خارج البلاد، ومن الكيانات المرتبطة بها، إضافة إلى أن الكيانات التي أنشأها الأكراد الذين يدعمون الحركة السياسية من الخارج، تشارك في كل المحافل في الأنشطة المعادية لتركيا. ويمكن الحديث عن أن الارتفاع في مستوى الرضا العام لدى السوريين في تركيا (Yıldırmalp vd. 2017: 117) قد يمهد لإقامة كيان شتاتي، من شأنه دعم السياسات الخارجية لتركيا في المستقبل القريب. وإن شيوع النهج المناهض للمهاجرين في الدول الغربية، وخصوصًا في دول الاتحاد الأوروبي، والنجاح الانتخابي للأحزاب المنخرطة في الدفاع السياسي عن هذا النوع من النهج (Palacıoğlu, 2018: 29- 30)، سيعزز من موقف تركيا بشكل أكبر في نظر السوريين.

الخاتمة

بقيت تركيا بعد الحرب الأهلية التي اندلعت في سورية عام 2011، وجهًا لوجه، مع موجة هائلة من هجرة جماعية لم تشهدها منذ سنوات. وقد لُوحظ أن المسألة التي كان يُعتقد بأن يتم إيجاد حل لها في فترة قصيرة، في السنوات الأولى منها، قد اتسعت وتعمقت وباتت أكثر تعقيدًا. وأدركت تركيا مبكرًا أنها ستشترك كفاعل دبلوماسي في هذه العملية، وأجرت حساباتها في ما سيحدث بعدها من تحولات وتغيرات. غير أن العملية أخذت بعدًا أكثر تعقيدًا، مع تدخل الجهات الفاعلة الإقليمية والعالمية المختلفة فيها، حيث إن المشكلة تجاوزت مرحلة الحرب الأهلية، ودخلت في مرحلة الحرب بالوكالة بأيدي القوى العالمية.

وكلما طال أمد المسألة السورية وتزايد عدد السوريين في البلاد؛ واجهت تركيا عددًا من القضايا الجديدة المعقدة على مستوى الدولة والمجتمع. وعلى الرغم من أن عددًا من هذه المشاكل يبدو في الظاهر مرتبطًا بالحياة الاقتصادية والاجتماعية فإنه بدأ يلقي بظلاله على المجال السياسي أيضًا مع مرور الوقت. وحركة الهجرة هذه، التي لعبت دور الأداة في تسييس المجالين الاجتماعي والاقتصادي، كانت واسطة في حدوث عملية تمايز سياسي جديدة في البلاد، أو في تفعيل عمليات التمايز القائمة. وقد تسبب السوريون الموجودون في البلاد، الذين أصبحوا أحد العناصر الرئيسة المهمة في الصراع على السلطة في تركيا، في انخفاض دعم الناخبين لحزب العدالة والتنمية في عموم البلاد، وبالأخص في المدن الكبرى.

وعلى الرغم من أن وجود السوريين قد أسس أرضية لأخطار كبيرة على السلطة السياسية أو المجال السياسي، فإنهم باتوا سببًا في إحداث الفرص والإمكانات الجديدة، في السياسة الداخلية والخارجية للبلاد. وإن عدم التغاضي عن هذه الفرص، إلى جانب المخاطر في المقاربات ذات الصلة بالسوريين في البلاد، سيضمن إجراء دراسات شاملة تتعلق بالهجرة بشكل عام، وبالسوريين بشكل خاص.

المصادر

- إعادة النظر في العلاقات التركية الإيرانية مجددًا. إسطنبول: منشورات İlke. AFACAN, Serhan (2018)
- المشاكل الأمنية الناجمة عن موجة الهجرة التي حدثت من سورية إلى تركيا. مجلة الفرد والمجتمع، المجلد 5. الطبعة 1. (الصفحة 95- 123). AĞIR, Osman, Murat SEZİK (2015)
- الاندماج الاجتماعي والاقتصادي للسوريين في تركيا: مجلة الفكر الليبرالي- الطبعة 1. (الصفحة 51- 61). AKÇİÇEK, Arda (2015)
- من أوروبا القيم إلى أوروبا الجدران، سياسات وقوانين الاتحاد الأوروبي في إطار أزمة الهجرة وطالبي اللجوء واللاجئين: مجلة كلية العلوم الاقتصادية والإدارية في جامعة كاستامونو. المجلد 16. الطبعة 2. (الصفحة 83- 102). ALDIRMAZ, Yaşar (2017)
- براغماتية حزبي الجيد وحزب الشعب الجمهوري. Kriter للنشر. الطبعة 4. الصفحة 38. ALĞAN, Cengiz (2019)
- إعادة إنتاج الخطاب الإقصائي تجاه اللاجئين السوريين في الإعلام المحلي: مجلة كلية الاتصالات في جامعة البحر الأسود التقنية. KTÜ المجلد 5. الطبعة 15. (الصفحة 22- 37).
- مسألة لاجئي المدن والبلديات: مجلة الإدارة التركية. الطبعة 485. (الصفحة 497- 516). BABAOĞLU Cenay, Mustafa KOCAOĞLU (2017)
- BBC, (2019) https://www.bbc.com/turkce/haberler-turkiye-46744287 (E.T. 22.10.2019)
- مسألة اندماج وإسكان وجنسية السوريين المشمولين بالحماية المؤقتة: مجلة أبحاث الهجرة. المجلد 4. الطبعة 2. (الصفحة 38- 88). BOSTAN, Hakan (2018)
- اللاجئون السوريون يتسببون في خسارة حزب العدالة والتنمية للأصوات: المنتدى التركي. 25.05.2015، BULUZ, Necdet (2015)
- رفض أحزاب العدالة والتنمية، والحركة القومية، والشعوب الديموقراطي طلبًا لحزب الجيد يتعلق بإرسال السوريين إلى بلادهم: صحيفة يني تشاغ. 29.11.2019، ÇARDAKLI, Süha (2018))
- سياسات تركيا في الهجرة ما خلف الحدود وإدارتها: الفرد والمجتمع. المجلد 5. الطبعة 1. (الصفحة 23- 62). DEMİRHAN, Yılmaz, Seyfettin ASLAN (2015)
- كم يشغل السوريون حيّزًا في الأخبار وكيف: منهج علم المعطيات. منشورات TEPAV. إسطنبول. DÜŞÜNDERE, Ayşegül T., Çağlar A. AĞLAR, Omay KADKOY (2019)
- اللاجئون السوريون في الصحافة التركية: منشورات SETA. إسطنبول. 2015) EFE, İbrahim)
- تعليم الأطفال السوريون الموجودون في تركيا- بناء المستقبل: منشورات SETA. أنقرة. EMİN, Müberra Nur (2019).

- التصور الإعلامي حول اللاجئين السوريين الذين يعيشون في تركيا: منشورات مؤسسة أبحاث الحرية. أنقرة. 2017) ERDOĞAN, M. Murat, Yudum KAVUKÇUER, Tuğçe Çetinkaya)
- الباروميتر السوري- إطار التعايش المشترك مع السوريين: منشورات جامعة بيلجي/ إسطنبول. 2018) ERDOĞAN, M. Murat)
- اللائحة التنفيذية للحماية المؤقتة (2014) - الجريدة الرسمية: العدد 29153.
E.A.ttp:// www.mevzuat.gov.tr/MevzuatMetin/3.5.20146883. pdf
- GOODARZİ, Jubin M. (2013) "Syria and Iran: Alliance Cooperation in a Changing Regional Environment", Ortadoğu Etütleri, C.4, S. 2
- سياسة العودة: احتمال عودة اللاجئين السوريين والسيناريوهات المستقبلية، مذكرات دراسة MiReKoc، إسطنبول. 2019) İÇDUYGU, Ahmet, Enes AYAŞLI)
- السوريون في تركيا، تقرير خاص. أنقرة. 2018) KAMU DENETÇİLİĞİ KURUMU)
- سياسة الهجرة المشتركة للاتحاد الأوروبي حول اللاجئين السوريين ونقاشات السيادة بين الاتحاد والدول الأعضاء: مجلة السياسات الاجتماعية. 40 .S 18 2/Y (الصفحة 55- 86). 2918) KANAT, Selim, Merve AYTAÇ)
- التكوين العرقي والهجرات من العهد العثماني إلى يومنا هذا: منشورات Timaş. إسطنبول. 2013) KARPAT, Kemal)
- تقرير تقييمي للأضرار المحتملة فيما يتعلق باللاجئين السوريين المقيمين في مدينة إسطنبول: منشورات دعم الحياة- إسطنبول. 2016) KAYA Ayhan, Aysu KIRAÇ)
- آثار دخول اللاجئين السوريين في سوق العمل التركي: منشورات مؤسسة Friedrich Ebert. 2017) KAYGISIZ, İrfan)
- فهم السياسة الإيرانية حول سورية بعد الربيع العربي: مجلة قائمة أرتوكلو الدولية للأبحاث الاقتصادية والإدارية. المجلد 1. الطبعة 1. (الصفحة 1- 15). 2018) KAZDAL, Melih)
- اللاجئون السوريون والمجتمع المدني في تركيا: (Çev. Seda Özdemir) منشورات مؤسسة Yurttaşlık، 2017) MACKREATH, Helen, Şevin Gülfer SAĞNIÇ)
- الأزمة السورية وتضارب المصالح بين تركيا وإيران والعلاقات مع الجهات الفاعلة العالمية: (E.T.09.11.2019) ....tasam.org/tr/içerik (2019 .OKTAV, Özden Zeynep)
- اللاجئون السوريون والاقتصاد التركي، إسطنبول: منشورات المؤسسة الدولية للأبحاث الاقتصادية والتكنولوجية والبحوث الاجتماعية. 2018) ÖZİPEK, Bekir Berat)
- السوريون واللاجئون في خاصية الاتحاد الأوروبي وتركيا، إسطنبول: منشورات غرفة تجارة إسطنبول. 2018) PALACIOĞLU, Tezer)
- المكان والأرض والمدينة: مظاهر المناهضة للسوريين الموجودين في تركيا، في المدينة. التربية والتعليم والمجتمع: المجلد 16. الطبعة 62. (الصفحة 46- 73). SARAÇOĞLU, Cenk, Daniele .2018) BELANGER)

- السياسة الإيرانية حول سورية خلال حراك الربيع العربي: منشورات SETA. أنقرة. SİNKAYA, (Bayram (2012
- المشاكل المتعلقة بتعليم الأطفال السوريين في تركيا ومقترحات الحلول: مجلة الفكر الليبرالي. Y:22 الطبعة 86. (الصفحة 127- 144). (TANRIKULU, Faik (2017
- تقرير الهجرة والاندماج: أنقرة، مجلس الأمة التركي الكبير- لجنة حقوق الإنسان- 2018.
- تصور الشعب التركي حول اللاجئين/ وطالبي اللجوء السوريين: منشورات Türksam – أنقرة. (TÜMEĞ, Derya (2018

- UNİCEF, (2019), https://unicefturk.org/public/uploads/files/UNICEF%20 Turkey%20Humanitarian%20Situation%20Report_Mid-Year%20 2019.pdf (E.T. 21.10.2019)
- دراسة حول القبول المجتمعي وعملية الاندماج الاجتماعي للاجئين السوريين: بيلجي، الطبعة 35. (الصفحة 107- 126). YILDIRIMALP, Sinem, Emel İSLAMOĞLU, Cemal İYEM ((2017

مركز حرمون للدراسات المعاصرة هو مؤسسة بحثية ثقافية تُعنى بشكل رئيس بإنتاج الدراسات والبحوث المتعلقة بالمنطقة العربية، خصوصًا الواقع السوري، وتهتمّ بالتنمية الاجتماعية والثقافية، والتطوير الإعلامي وتعزيز أداء المجتمع المدني، واستنهاض وتمكين الطاقات البشرية السورية، ونشر الوعي الديمقراطي، وتعميم قيم الحوار واحترام حقوق الإنسان.

- أبحاث سياسية
- أبحاث اجتماعية
- أبحاث اقتصادية
- ترجمات

www.harmoon.org

مركـــــز حرمـــــون للدراســـــات المعاصـــــرة
Harmoon Center for Contemporary Studies
Harmoon Araştırmalar Merkezi
Doha, Qatar Tel. (+974) 44 885 996 PO.Box 22663
Istanbul, Turkey Tel. +90 (212) 813 32 17 PO.Box 34055
Tel. +90 (212) 524 04 05